NO CORRUPTION
THE LEBANESE TRANSPARENCY ASSOCIATION

UNDP

المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

ECONOMIC RESEARCH FORUM
منتدى البحوث الاقتصادية
"an independent regional network of economists, policymakers and business".

تقرير ورشة عمل

الإصلاح ودور منظمات التمع المدني
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

5 أيلول/ سبتمبر 2004

الإصلاح ودور منظمات التمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

5 أيلول/ سبتمبر 2004

بدعوة من المنظمة اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربي التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بالتعاون مع المركز اللبناني للدراسات ومنتدى البحوث الاقتصادية، تم عقد ورشة عمل في بيروت حول " الإصلاح ودور منظمات التمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وشارك فيها مجموعة من الباحثين الاجتماعيين والسياسيين والقانونيي،ن وناشطين إصلاحيين في العالمين العربي والإسلامي.

تناولت ورشة العمل، على مدى نار كامل، أهم المبادرات الإصلاحية التي شهدها العالم العربي في الآونة الأخيرة، إضافة الى المشاريع الغربية في هذا الخصوص؛ كما ناقشت الورشة سبل تقوية دور التمع المدني في إطار هذه المبادرات الإصلاحية.

وقد تم ترشيح عشر مشاركين لتقديم إطار العمل هذا وحوار التمع المدني إلى اجتماع وزراء خارجية دول الثماني ووزراء خارجية بعض الدول العربية المقرر عقده في نيويورك في 24 أيلول/ سبتمبر 2004.

أما أبرز الموضوعات التي تناولتها مناقشات الورشة فهي:

1 – عملية الإصلاح والتغيير في العالم العربي.

2 – المبادرات المطروحة.

3 – حال التمع المدني في العالم العربي.

4 – العوائق التي تواجه الإصلاح ومنظمات التمع المدني.

5 – مشكلة علاقة منظمات التمع المدني بالدول الأجنبية.

6 – أهم التحديات التي تواجه عمل منظمات التمع المدني.

في بداية الورشة حدّد المنظمون أهداف الورشة والفكرة الأساسية من وراء عقدها؛ فكان الهدف البحث في كيفية تفعيل دور التمع المدني في ضوء المقترحات والمبادرات التي طرحت مؤخرا. كما رأى المنظمون أن الفكرة من وراء هذا الاجتماع هي أن يجمع التمعون أفكارهم الخاصة وأن يوحدوا أو يمركزوا كافة الخيارات من أجل خلق عملية تواصل مع الشركاء في الولايات المتحدة الأميركية. لذلك سعى التمعون لتحديد مجموعة من الأولويات التي يمكن طرحها في لقاءات نيويورك بحضور مثلين حكوميين وكبار المسؤولين في القطاع الخاص والتمع المدني.

ورأى أحد المشاركين في الورشة أن المشكلة لا تكمن في تحديد الأولويات بل في حصر هذه الأولويات وكيفية التعامل معها. كما شدّد البعض الآخر على ضرورة وجود ورقة إصلاح عربية خاصة غير مستنسخة عن الأوراق المعدّة من قبل حكومات وقوى خارجية، بل تكون نابعة من حاجات الإصلاح المحلية ومن رؤية التمع المدني العربي للإصلاح؛ وطالب هذا البعض بأن تكون هذه الورقة مبسطة وواضحة تركّز على آليات التغيير بدلاً من التوقف عند مناقشة ما يدور في الأوساط الدولية من أفكار إصلاحية.

1 – مبادرات الإصلاح

ناقش التمعون المبادرات والمشاريع التي تقدمت با بعض الجهات الدولية والعربية بدف إعادة رسم الخريطة السياسية في الشرق الأوسط أو بدف تحقيق بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية في العالم العربي، ومن أبرزها: مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي عرضه الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش بعيد غزوه العراق بدف فرض رؤيته على المنطقة، والمبادرة الأوروبية التي جرت مناقشتها في قمة الثماني، والتي تتميز عن الورقة الأمريكية بكثير من القضايا وبطريقة فهمها لمشكلات المنطقة، وبعض المبادرات العربية ومن أبرزها إعلان القمة العربية وإعلان الإسكندرية وإعلان صنعاء، فضلاً عن مبادرة منتدى المستقبل التي تدف إلى جمع ثلاثة أطراف هي الحكومات والتمع المدني والقطاع الخاص.

وقد رأى بعض المشاركين أن تلك المبادرات متشابة وتقوم على عملية شراكة بين حكومات المنطقة وبين الحكومات الغربية، الأمر الذي يجعل عملية التغيير غير صادقة بالنسبة إلى حكومات الدول الغربية تلك.

ورأى البعض الآخر أن تلك المبادرات تحمل مقاربتين للتغيير في العالم العربي: التغيير الذي يحدث من الخارج وهي المقاربة الأميركية؛ والتغيير الذي يحدث من الداخل وهي المقاربة الأوروبية. غير أن هاتين المقاربتين سيّان. فكل طرف دولي يبحث عن مصالحه في النهاية، وبالتالي فمن حق البلدان

العربية وبلدان الجنوب عموماً أن تكون لها مقاربتها الخاصة، وأن تتعامل مع المبادرتين الأميركية والأوروبية وفق مصالحها هي.

2 – عملية الإصلاح والتغيير في العالم العربي

ليست التوجهات الإصلاحية مسألة مستجدة في العالم العربي، إذ تشهد التمعات العربية منذ أواخر القرن التاسع محاولات وتجارب إصلاحية عديدة، حتى أنّه يمكن اعتبار النصف قرن الأخير عبارة عن فترة كفاح من أجل تحقيق الإصلاح من الداخل. غير أن ما استجد اليوم هو تركّز الجهود الدولية حول هذا الموضوع حيث بدأت الجهات الدولية تطرح قضية الإصلاح ودور التمع المدني في المنطقة.

ورأى أحد المشاركين أن العالم العربي يشهد، لأول مرّة، قيام الحكومات العربية بتنظيم مؤتمرات حول الإصلاح وحقوق الإنسان. وهذا لم يحدث إلا بعد الضغوط التي مارسها التمع الدولي في هذا الصدد؛ حيث أدّت هذه الضغوط والتهديدات، خاصة بعد الغزو الأميركي للعراق، الى إرغام الدول العربية على التفكير في الإصلاح.

من هذا المنطلق، دعا أحد المشاركين منظمات التمع المدني إلى استغلال هذه الفرصة والدفع بجدول أعمال في هذا الشأن.

وحدد أحد المشاركين 3 سيناريوهات لعملية الإصلاح في المنطقة:

- السيناريو الأول هو السيناريو الأميركي في العراق، أي سيناريو التدخل العسكري الخارجي بدف إجراء عملية "إصلاح" على طريقة ما حدث في العراق، غير أن هذا السيناريو غير قابل للتكرار على المدى القريب على الأقل.
- السيناريو الثاني هو سيناريو مبادرة الحكومات بالإصلاح، وهو سيناريو تبدو الاحتمالات أمامه محدودة.
- السيناريو الثالث هو إجراء الإصلاح من الداخل بحيث يضطلع التمع المدني والأحزاب السياسية فيه بالدور الرئيسي، غير أن المعطيات الحالية تشير إلى أن التمع المدني ليس له القدرة حالياً على ذلك.

هذا في وقت رأى فيه البعض أنه لا توجد في العالم العربي رغبة حقيقية بالتغيير، بل هناك رغبة بالإصلاح المحدود. وقد أورد بعض المشاركين أمثلة عن كيفية إعاقة بعض الحكومات العربية لعملية الإصلاح في بلادها، كما يحدث في تونس حيث يرغب نظام الحكم هناك بإلغاء تحديد مدة الرئاسة

بدف إفساح المال أمام الرئيس التونسي لكي يمدد فترة رئاسته إلى فترة غير محددة. هذه واحة من الحالات التي تلقي على عاتق المنظمات غير الحكومية العربية دوراً لا بد من القيام به، وهو التواصل مع المنظمات غير الحكومية في الغرب لتمكينها من الضغط على حكوماتنا عبر الوسائل الديمقراطية لإقرار عملية التغيير في العالم العربي وليس الإصلاح فحسب؛ وكأن التغيير في العالم العربي يحدث بمجرد قرار يتخذ في الولايات المتحدة أو أوروبا!

في المقابل رأى البعض الآخر أن تجربة الإصلاح من الخارج التي تركز على استخدام القوة لم تظهر صحتها. فالتجربة العراقية لا تظهر أن من جاءت به قوات الاحتلال الأميركي إلى السلطة لديه نزعة فعلية إلى الإصلاح.

وأضاف البعض الآخر أن الكلام عن الإصلاح أو التغيير يجري أحياناً وكأنه سيبدأ الآن في العالم العربي وبين ليلة وضحاها. فالإصلاح في الحقيقة هو عملية تاريخية، ونحن بحاجة إلى إصلاح الإصلاح، لأن المنطقة عرفت سابقاً تجارب إصلاحية كانت في معظمها تؤدي إلى نتائج مأساوية، خاصة الإصلاحات الاقتصادية التي لم تكن تترافق مع إصلاحات سياسية. فالإصلاح الاقتصادي في الجزائر مثلاً كان إصلاحاً تدميرياً.

من جهة أخرى لم يكن يجري الإصلاح وفق عملية تراكمية، إذ كان يجري التراجع عنه من قبل الحكم نفسه أحياناً، وهو ما كان يجري في الأردن مثلاً، فكان يتم وضع قانون للمطبوعات والنشر ذي توجهات جيدة ما كان سيسهم في إحداث تحول في حرية الصحافة، لكن الحكم الملكي في الأردن ما يلبث أن يتراجع عنه بعد فترة، وخاصة حين يرى ان تحرّر الصحافة والنشر لا يخدم مصالحه وتوجهاته السياسية

ربط البعض الآخر أزمة المنطقة حالياً بقضيتين كبيرتين:

الصراع العربي – الإسرائيلي وأحداث 11 أيلول. هذا فضلاً عن ان هذه المنطقة تعاني فعلاً، انتشار الفساد، وغياب الحرية الإعلامية، وحقوق الإنسان. ورأى البعض الآخر أن التغيير لا يحدث بكبسة زر، وهو ليس سهلاً من دون حوار ومن دون نقاش طويل، فالتغيير يحتاج إلى إطار بعيد المدى، وهو يجب أن يستقطب أطراف أخرى من دون أن يدخل في عملية صراع مع السلطة، بل يعمل على تعزيز المشاركة معها.

ينبغي للبرامج الإصلاحية أن تكون متواضعة وواقعية وأن ترتكز على التدرجية والشمولية والشفافية. وهي تتطلب وجود مجتمع مدني لديه إرادة الإصلاح ولديه القدرة على إطلاق المبادرة الإصلاحية.عملية الإصلاح هذه يجب أن تُحدد لها أولويات تبدأ بالإصلاح السياسي وبالديمقراطية وبالخطوات التي تساعد على نمو المجتمع المدني، كحرية الرأي وحرية التعبير والتجمع وحرية التنظيم

وتأسيس الأحزاب السياسية، ثم يأتي بعد ذلك الإصلاح الاقتصادي الذي لم تؤدِ التجارب السابقة فيه إلا إلى مزيد من الفقر والفساد، وهذا ما أظهرته التجارب الجزائرية والمصرية على الأقل.

كما لا بد للإصلاح أن يشمل التعليم، سواء لجهة مناهج التعليم أم لجهة وسائل التعليم؛ كما يجب أن يشمل الحرية الإعلامية، إذ لا بد من إطلاق حرية امتلاك وسائل الإعلام وضمان الحق في تدفق المعلومات.

لكن يبقى أن الكلام على الديمقراطية يجب أن يجري بوصفها عملية وليس بوصفها مجرد أفكار محدودة.

وفي نهاية الأمر، لا يوجد أمام الأنظمة العربية إلاّ خيار الإصلاح.

3 – حال المجتمع المدني العربي: العوائق والتحديات

تطرق النقاش إلى حال المجتمع المدني في العالم العربي، ورأى البعض أن المجتمع المدني العربي ضعيف لأنه مشتت، وأضاف البعض الآخر أن المجتمع المدني، نفسه، بحاجة إلى إصلاح قبل الحديث عن الإصلاح السياسي؛ في حين رأى البعض الآخر أن هناك اختلافات في المجتمع المدني بين بلد عربي وآخر، لذلك لا نستطيع أن نضع المجتمع المدني في المنطقة كلها في كفة واحدة. من هنا ينبغي تصنيف منظمات المجتمع المدني وفق مجموعات تضم كل منها عدداً من البلدان التي وصلت الديمقراطية فيها إلى مستوى معين.

وقد ناقش المجتمعون أهم العوائق والمشكلات التي لا تزال تواجه منظمات المجتمع المدني في العالم العربي. وحمّل بعض المشاركين الأنظمة القائمة مسؤولية إعاقة هذه المنظمات باعتبار أن الدولة في البلدان العربية لا تزال تحاول أن تؤثر وتعيد هندسة المال العام وحتى هندسة المجتمع.

ورأى بعض المشاركين أن العوائق التي تعترض مشاركة المجتمع المدني في عملية الإصلاح في العالم العربي تتوزع على مستويات عدة: فهناك عقبات في البيئة السياسية والقانونية والثقافية السياسية السائدة في معظم هذه البلدان. فبرغم الاعتراف الشكلي بأن المجتمع المدني هو شريك في عمليات التنمية فهو لا يزال يعامل كخصم أو كمنافس للسلطة. أضف إلى ذلك ان هناك بلداناً عربية لا يعطى فيها الحق بإنشاء الجمعيات والأنشطة ذات الطابع الأهلي، حتى إنه لا يُعترف فيها بالجمعيات الأهلية.

من جهة أخرى، رأى البعض أن إحدى الصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني هو أنه لا يمكن أن يزدهر إلا في جو ديمقراطي. فمنظمات المجتمع المدني لا تأتي بالديمقراطية بل هي تكمّل الديمقراطية.

لذا، كيف يمكن لهذه المنظمات القيام بدور فعّال في كثير من البلدان العربية التي يسودها جو من المقاومة التي تمارسها الحكومات في وجه هذا الدور.

ورأى البعض الآخر أن المنطقة تمر بمفارقة تاريخية، تتمثل بأنه في اللحظة التي توفرت فيها ظروف دولية وإقليمية وداخلية مناسبة لعملية الإصلاح فإن ذلك أصبح بعيد المنال، فالحكومات العربية قد تظهر الموافقة بسبب الضغوط لكنها قد تضمر الرفض، وهي لديها سياسة واعية لإفشال أي عملية إصلاح حقيقية.

كما أن هذه الحكومات حين تتعرض للضغوط تلجأ إلى إبرام صفقات وإلى التنازل عن القطاع العام وعن المصالح الحيوية من أجل البقاء والاستمرار.

ولم يتردد البعض في إبداء تشاؤمه من الظروف الحالية مشيراً إلى أننا نعقد آمالاً أكثر من اللازم على دور المجتمع المدني، فنبالغ في الآمال والتوقعات من دوره ومن استعداد الحكومات القيام بالإصلاحات. ولكن في المقابل، يرى البعض الآخر أنه في حال غياب إرادة الإصلاح فعلى المجتمع المدني أن يضغط من خلال المواقع المركزية، كالبرلمان والحكومة والقطاع الخاص.

وتطرق النقاش إلى وجود مؤشرات في المنطقة لا توحي بإمكان تحقيق الإصلاح، فهناك صعوبات جمة تعيق الإصلاح، وبخاصة في ظل وجود أنظمة فاسدة وفي ظل استمرار هيمنة المصالح الشخصية.

ثم إن التشريعات لا تزال تحد من الحريات، والدولة تحاول إعادة هندسة المجتمع المدني وإعادة تركيبه.

في المقابل تتأثر القوى الحداثوية والإصلاحية سلباً بسياسات الغرب تجاه المنطقة فتهتز صورة هذه القوى بين الناس. وقد أشار البعض إلى أن هناك موارد وأجندات والتزامات لتعزيز الديمقراطية في العالم العربي، لكن الوجه الآخر هو ان الجهة الداعمة والداعية إلى الإصلاح والديمقراطية تمارس سياسات عدوانية تفقدها مصداقيتها في تقديم نفسها كقوة داعمة للديمقراطية، والأخطر من ذلك أنها تضعف مصداقية الأطراف الوطنية الإصلاحية أيضاً.

من جهة أخرى، أشار البعض إلى وجود مشكلة لدى الجهات الدولية الداعمة للإصلاح، فهذه الجهات لا تنظر إلى المجتمع المدني في العالم العربي كشريك ولا حتى كشريك ضعيف، وإنما تنظر إليه كزبون أو كوكيل محلي. ومع هيمنة الاتجاه اليميني المحافظ للإدارة الأميركية باتت عقود تطوير الديمقراطية والإصلاح في المنطقة تنتقل إلى يد منظمات أو شركات مقاولة أميركية، تبحث لها عن شركاء محليين في المنطقة، شركاء لا يقررون أولويات الإصلاح ولا يضعون برامجه ولا يساهمون في اختيار أدواته.

5 – العلاقة مع الخارج

احتلت قضية علاقة منظمات المجتمع المدني العربية بالدول الغربية أو بمنظمات دولية واعتمادها تمويلياً على تلك الجهات حيزاً من المناقشات التي شهدتها الورشة، إذ ظهرت في هذه المناقشات وجهات نظر مختلفة، منها ما هو مؤيد للعلاقة مع الخارج ومنها ما هو متحفظ أو رافض.

ورأى البعض أنه من الصعب في هذا الزمن المتسم بالانفتاح الكلي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ان نميز تمييزاً دقيقاً بين الداخل والخارج. ولكن ما يجدر بنا التنبه إليه هو أنه لولا ضغط الخارج لما تحققت تحولات كبيرة في ما يتعلق بالإصلاحات، فدور الخارج الضاغط ودور الداخل المتمثل بالمجتمع المدني يكمل أحدهما الآخر. وكلما ازداد الضغط على الحكومات العربية كان ذلك لمصلحة منظمات المجتمع المدني.

وبررت وجهة النظر هذه آليات التمويل التي يتلقاها المجتمع المدني من جهات أجنبية مستغربة كيف أن الحكومات العربية نفسها تتلقى دعماً مالياً ضخماً من الغرب في حين تتهم منظمات المجتمع المدني بالعمالة حين تتلقى أي مساعدة مالية متواضعة من الغرب. ومع ذلك نرى الحكومات الداعمة تسكت عن هذا الموضوع، لأن هناك غش في المسألة كلها. وأضافت وجهة النظر هذه بعدم ترك عملية الإصلاح تحبط لمرد أنها طرحت من الخارج.

في المقابل رأت وجهة نظر أخرى أن المشكلة لا تكمن في العلاقة بين الداخل والخارج ولا بدور الخارج في عملية الإصلاح. فتاريخياً كانت كل الشعوب تتأثر ببعضها بالبعض، حتى إن أول حركة نضوية عربية حديثة حصلت في أواخر القرن التاسع عشر، وكان يقودها بعض رجال الدين المسلمين، كانت متأثرة بل مستوحاة أحياناً من التجربة الأوروبية ومن أفكار عصر التنوير. فالمسألة ليست مسألة داخل وخارج إذاً؛ أما حين يقوم الخارج بدور استعماري وإمبريالي تجاه المنطقة فمن الطبيعي أن تكبر وتتسع كتلة الرفض أمامه. فالمشكلة إذاً ليست بالغرب في حد ذاته، إذ أنه في يوم ما من التاريخ تأثر هذا الغرب بدوره بحضارات أخرى وأخذ عنها الكثير؛ وهذا أمر طبيعي خصوصاً في هذا العصر الذي لم يعد ممكناً معه تحصن أية دولة أو أمة خلف أسوارها الجغرافية أو الدينية أو الثقافية ...

لكن المشكلة هي أن هذا الغرب، خصوصا الولايات المتحدة الأميركية، الذي يدعي انه يريد إجراء إصلاحات وتحقيق الديمقراطية لدينا هو نفسه الذي لا يزال يدعم الأنظمة الاستبدادية الموالية له. وها هي تجربة الولايات المتحدة الأميركية في العراق أظهرت الوجه الحقيقي للديمقراطية التي تعد بها، وبخاصة في سجن أبو غريب وفي صفقات النفط وإعادة الإعمار المليئة بالرشاوى والفساد.

كما أنهلا يمكن التعاطي مع الإصلاح والديمقراطية بالطريقة التي عرضها وزير الخارجية الأميركي كولن باول، الذي وعد بتحقيق الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط كلها عبر إنفاق نحو 30 مليون دولار فيها!! وهذا طبعاً يظهر إلى أي حد تبدو الولايات المتحدة عاجزة عن فهم هذا الجزء من العالم.

أضف إلى ذلك ان الولايات المتحدة تدف من وراء مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحه رئيسها جورج دبليو بوش، إلى تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية ولو على حساب حقوق الشعب الفلسطيني. والمفارقة الكبرى في هذا الخصوص أيضاً هي أن الدولة العظمى التي تخوض حروبا باسم حقوق الإنسان والديمقراطية لا تزال تدعم بقوة نظام التمييز الديني والعنصري الوحيد في العالم المتمثل بدولة إسرائيل.

ومن جهة أخرى، رأى بعض المشاركين أن أهم المشاكل التي تواجهنا في التمع المدني العربي هو عملية التواصل بين اجنوب والجنوب، فالعلاقة لا تزال في معظمها مع الشمال، لذلك نحن نفتقد علاقات أفقية في الجنوب ونكاد نجهل مشاكل بعضنا البعض.

لذلك يفترض بنا مطالبة الأطراف الممولة أو المانحة الأوروبية والأميركية بتمويل مبادرات لا تقتصر فقط على تقوية مشاريع وبرامج بين الجنوب والشمال ولكن لتشجيع مبادرات وأنشطة لجمعيات أهلية في الجنوب نفسه.

وأشار البعض الآخر إلى أنه لا بد من أن تكون لنا رؤية واضحة، ولا بد في التمييز بين تصدينا القوي لأي توجه استعماري هيمني على المنطقة وبين مسألة أخرى جوهرية وأساسية هي استثمار هذه الضغوط الخارجية من أجل تحسين أدائنا داخل المنطقة لأننا نعيش حالة عدم توازن بين قدراتنا وبين قدرات ونفوذ حكوماتنا.

6 – التحديات

ناقش المشاركون أهم التحديات التي تواجه التمع العربي من جهة والتحديات التي تواجه التمع المدني فيه من جهة أخرى.

أهم التحديات التي تواجه التمع العربي في نظر البعض هي بناء مجتمع المعرفة وتوفير الفرص الاقتصادية، وهي تحديات يضطلع المجتمع المدن بدور أساسي في مواجهتها، إضافة إلى تحديات إعادة بناء القدرات وفي مقدمها سيادة ثقافة الحكم الجيد والتدريب عليها واتباعها وفق معايير قابلة للقياس، فضلاً عن تعلم خبرات ومهارات الإصلاح، إذ رأى أحد المشاركين أننا اعتدنا أن نركز على مطالب الإصلاح وعلى آليات الإصلاح ولكننا لم نركز على من يصنع الإصلاح وما هي مهاراتنا وإلى أي مدى يملك التمع المدني خبرة في تنفيذ برامج الإصلاح.

وقد دعا أحد المشاركين إلى ضرورة تعزيز القناعة الذاتية بدور المجتمع المدني وإعادة بناء الثقة بالذات، متسائلاً هل ان المجتمع المدني العربي قادر على أن يكون شريكاً فعلياً في رسم وتقرير سياسات المنطقة وملء المجال العام.

كما طرحت دعوات إلى التشبيك بين منظمات المجتمع المدني وإلى بلورة علاقة تفاوضية بينها ذات أرضية برنامجية نابعة من هموم المنطقة وظروفها، وإلى تحرير الشراكات مع الشمال من الطابع السائد حالياً، أي طابع الصفقات والمصلحة الآنية بدف بناء علاقة أكثر توازناً واستقلالية مقابل تعزيز علاقات الجنوب – الجنوب.